هل يكون اسمها «الستة السوداء»؟

عبد المنعم علي عيسى

دخل الخطاب الغربي (والأميركي ضمناً) مؤخراً مرحلة التهيؤ لتقبل النتائج التي سوف تترتب على انتصار الجيش السوري المدوي في حلب وإن كان يلمس فيه كثير من الذهول بسبب الانهيارات المتسارعة التي لم تكن متوقعة على ما يبدو.

بالتأكيد هذا المتغير فرضته قناعة باتت راسخة ومفادها أن الانقلاب النوعي الحاصل في المعادلات العسكرية السورية لم يعد ممكناً الانقلاب عليه وبمعنى أدق لم يعد ممكناً الانقلاب عليه من دون أن يجد الفاعل نفسه في مواجهة مباشرة مع الروس في سورية، الأمر الذي لا يريده الغرب بالتأكيد أقله على الأرض السورية وإن كان هذا الأخير بزعامة أميركية يسعى إلى لي الذراع الروسية في أوكرانيا التي شهدت أواخر الشهر الماضي تجارب لصواريخ بالستية بعيدة المدى من شأنها أن تقضّ المضجع الروسي بدرجة كبيرة.

تصلبت موسكو هذه المرة فيما يخص استصدار قرار ينص على وقف إطلاق النار في حلب حتى إنها استخدمت الفيتو مرتين في بحر أسبوع واحد (٥ /١٢- ٩ /١٢) بعد أن كانت في السابق أول الداعين لذلك الأمر حتى إنها أعلنت عن هدنة من طرف واحد ٢٠ /٩ /٢٠١٦ انطلاقاً من رؤية تقول إن أي وقف لإطلاق النار سوف يكون من شأنه التقاط المسلحين لأنفاسهم من جديد، واللافت أن موسكو أيضاً تدعو إلى خروج المسلحين على اختلاف مشاربهم ولم يعد مهماً- ولا أحد يأتي على ذكره- فصل المجموعات المسلحة «المعتدلة» عن تلك المتطرفة ولربما يشكل غياب ذلك الحديث إقراراً غربياً ضمنياً بأن تلك الفصائل جميعها ليست سوى أذرع للنصرة تحت طائلة الإبادة كما حدث مع حركة حزم والفرقة ١٣ و٥١ وآخرين ومهما يكن من أمر فإن المجموعات المسلحة المحاصرة فيما تبقى من أحياء حلب الشرقية كانت قد عينت ١١ /١٢ /٢٠١٦ قائداً عاماً لها هو أبو العبد أشداء قائد كتيبة أشداء التابعة لجبهة النصرة من دون أن يلقى الأمر ولو إدانة من الغرب على الرغم من أن ذاك الأمر (تعيين قائد جيش) لا يعتبر أمراً ذا جدوى واقعية، فالتقارير الميدانية تقول إن ما تبقى تحت سيطرة المسلحين في حلب الشرقية لا يزيد على ٧كم٢ (بيان غرفة عمليات حميميم ١١ /١٢) من أصل ٤٥كم٢ كانوا يسيطرون عليها منذ تموز ٢٠١٢، هذا إضافة إلى تتالي الانهيارات التي لم يعد بالإمكان وقفها بدءاً من رفع الرايات البيض من مئات المسلحين مروراً بنزوح عشرات الآلاف من المدنيين الذين كانوا ورقة مهمة بأيدي هؤلاء وصولاً إلى طلب الخروج إلى ريف حلب (وهو ما تريده تركيا وتؤيده أميركا) بدلاً من إدلب كوسيلة للتخفيف من الهزيمة أو حفظ ماء الوجه.

المؤكد أن الحرب السورية ما بعد حلب سوف تدخل مساراً آخر مختلفاً بالتزامن مع متغيرات كبرى في رياح الخارج، ففي الثلث الأخير من الشهر المقبل ستكون رؤية دونالد ترامب هي السائدة في واشنطن وهو يقول إن المشكلة في سورية هي ليست مع الرئيس الأسد ويضيف إن من الحماقة الذهاب نحو خيارات تهدف إلى تنحية الرئيس السوري، وفي المطلق فإن هذا الموقف يمثل انقلاباً جذرياً لا يعكر من صفوه سوى موقف ترامب المعلن تجاه إيران، إذ لطالما أعلن هذا الأخير أنه إذا ما وصل إلى البيت الأبيض فسوف يعمل على إلغاء الاتفاق النووي الإيراني وهو أمر- إذا حدث- فستكون له تداعيات على المنطقة (وضمناً الأزمة السورية) ولربما كانت الرياض أول المتنبهين لهذا الأمر عندما ذهب تركي الفيصل رئيس الاستخبارات السعودية السابق في منتدى دافوس ٢٠١٦ إلى نصيحة الرئيس الأميركي الجديد بعدم الإقدام على خطوة كهذه (يقصد إلغاء اتفاق فيينا ١٤ /٧ /٢٠١٥) بعدما كانت «الرياض» أول الساعين لإفشال ذلك الاتفاق، لكن على الرغم من أن الفريق العسكري الذي اختاره ترامب جميعه من «كارهي» إيران أو الداعين إلى احتوائها وفرض فك تحالفها مع دمشق مع ما تشكله تلك السياسات من مخاطر على المنطقة عدا أنها لا تتمتع بالواقعية السياسية وتتجاهل طبيعة التحالف بين دمشق وطهران وهو بالمطلق من النوع الذي لا يقبل التفكك على الرغم من كل ذلك فإن أمر إلغاء الاتفاق النووي الإيراني لن يكون ميسراً (على الرغم من أن الفريق العسكري كله مؤيد لذلك الإلغاء بدءاً من جيمس ماتيس وزير الدفاع مروراً بمايكل بومبيو رئيس الـCIA وصولاً إلى مايكل فلين مستشار الأمن القومي)، فالوعود الانتخابية عندما تصطدم بالحسابات الدقيقة تصبح أكثر واقعية وتكتسب طابعاً آخر، فأمر من هذا النوع سوف يكون من شأنه أن يؤدي إلى تعويم تيار المحافظين في إيران ولربما وصولهم إلى سدة السلطة في أيار المقبل وهم في مطلق الأحوال لم يكونوا راضين عن الاتفاق لحظة الإعلان عنه ولذا فإن الأرجح أن يبقى ذلك الملف في طور التهديدات أو التحذيرات بانتظار تبلور معطيات أخرى، أما ما يخص الأوروبيين عشية الحدث الحلبي فإن رؤيتهم أضحت مغايرة تماماً لتلك التي كانوا يتبنونها في السابق وهو ما تختصره فريدريكا موغريني مسؤولة الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي إبان لقائها معارضين سوريين في أبو ظبي أواخر الشهر المنصرم، ففي ذلك اللقاء أبلغت السيدة موغريني من التقتهم بأن الاتحاد الأوروبي لا يرى أن خيار تنحي الأسد هدف واقعي، إقليمياً كلما تقدم الوقت أكثر بدول الخليج اتضح أن تلك الدول قد باتت عاجزة في دائرة الفعل بعد خسارتها للغطاء الأميركي الذي يشكل انكشافاً استراتيجياً خطيراً لها الأمر الذي استدعى محاولة استبداله وهو ما ظهر إبان القمة الخليجية الـ٣٧ في المنامة ٧ /١٢ عندما جيء بتيريزا ماي رئيسة الوزراء البريطانية لعقد شراكة استراتيجية معها في استعادة لمناخات الخمسينيات والستينيات، أي قبل توهج القوة الأميركية عندما كانت بريطانيا شريكة النصف في كل شيء على الرغم من الفوارق الهائلة بين الأصيل (الأميركي) والبديل (البريطاني) والتي تجعل من هذا الأخير غير قادر على ملء الفراغ ناهيك عن أنه نفسه يحتاج في كثير من المسائل إلى ضوء أخضر أميركي، أما الأتراك فهم منشغلون بالقضاء على الخطر الانفصالي الكردي في الوقت الذي تشكل فيه استعادة حلب إلى الحضن السوري ختماً بالشمع الأحمر على مشروع أردوغان العثماني على الرغم من أن «درع الفرات» تظل «خدشاً» في سماء الانتصار السوري ولربما- وهذا الراجح- أن دمشق قد تلقت طمأنات لا تحتمل الإخلال بها فيما يخص العملية العسكرية التركية.

في ضوء كل ما سبق فإن بيان جنيف «٣٠ /٦ /٢٠١٢» لم يعد بالتأكيد يمثل أرضية صالحة للبناء عليها مهما تم تعديلها أو تجميلها، فالواقع الذي جاء فيه ذلك البيان بات اليوم مقلوباً رأساً على عقب، والهجوم على دمشق كان يشن من حيي التضامن والميدان ناهيك عن أن خاصرتي العاصمة (غوطتيها) كانتا تمثلان بؤرتين تهددان أمنها والأمر نفسه كان في ريف القلمون أما اليوم فماذا بقي من كل ذلك؟

المسار المرجح للأزمة السورية هو المآل الذي آلت إليه الحرب الجزائرية ومصير المعارضة أقرب لأن يكون المصير الذي لقيته جبهة الإنقاذ التي قادت تمرداً مسلحاً امتد عشر سنوات من ١٩٩١- ٢٠٠٢ حتى إن التاريخ الجزائري يذكر تلك المرحلة بـ«العشرة السوداء» كانت صلابة الدولة والجيش الجزائريين بوجه التمرد وكذا انكشاف آفاق هذا الأخير وافتضاح منابعه الخارجية (كانت جبهة الإنقاذ مثلاً تستهدف موظفي شركة سوناطراك العملاقة في الجزائر من الروس دون الأميركان) قد أديا إلى تحوّل كبير في الساحة الجزائرية، وعندما تم الإعلان عن العفو العام ١٩٩٩ كان ذلك مؤشراً على أن القيادة الجزائرية باتت على يقين من نجاحها في تحول «العمل الجهادي» إلى «عنف جهادي» لم يلبث أن اقتصر وجوده على جزر متقطعة ومحاصرة، وعندما مالت كفة الحكومة الجزائرية اندفع الشارع الجزائري باتجاه المشاركة في الحصار وإعلان حرب استئصال لتلك المجموعات العنفية التي لم تلبث أن كشفت عن قناعها عندما أعلنت جبهة الإنقاذ بزعامة عباس مدني وعلي بلحاج انضمامها إلى تنظيم القاعدة في تشرين الأول ٢٠٠٣ بعد أن تجاوزتها الأحداث.

اليوم لربما يتوافر العديد من المعطيات التي تقول إن الحرب السورية آيلة لأن تحط رحالها بعد أن فقدت جذوتها، ولربما يكون العام المقبل ٢٠١٧ هو العام الذي ستبسط فيه الحكومة السورية سيطرتها على كامل الأرض السورية، وعند ذلك ستكون إضبارة تلك الحرب قد اكتملت ووجب أرشفتها ولربما- آنذاك- يمكن أن نطلق عليها «الستة السوداء».

مقترح تسوية حلب: وجهة مفتوحة للمدنيين.. وخياران أمام المسلحين.. و«النصرة» إلى إدلب حصراً

باريس تشوش على المحادثات الروسية الأميركية.. وموسكو لا تريد اتفاقاً موسعاً يشمل إعادة العمل بالهدنة

الوطن - وكالات

لا يزال المقترح الروسي الأميركي الخاص بتسوية أزمة حلب، والذي تسرب إلى وسائل الإعلام، قيد التطوير والتشاور. فبينما نفت موسكو أن تكون محادثات الخبراء في مدينة جنيف السويسرية قد أسفرت عن نتائج بعد، ساد صمت في واشنطن حيال المقترح المسرب.

وأوحى الرد الروسي على تسريب المسلحين أنباء عن تلقيهم مقترحاً مشتركاً أميركياً روسياً للخروج المشرف من الخمس بالمئة من الأراضي الخاضعة لسيطرتهم في مدينة حلب، بإصرار روسيا على إجلاء المدنيين والمسلحين من هذه المنطقة فقط من دون توسيع الاتفاق ليشمل إعادة العمل بنظام وقف إطلاق النار.

وحاولت فرنسا التشويش على محادثات جنيف عبر اتهام الروس بتعمد الخداع والكذب المستمر بشأن استعدادها للتفاوض على وقف إطلاق النار في حلب.

وسبق أن نقلت وكالة «رويترز» للأنباء عن ثلاثة مسؤولين في الميليشيات المسلحة بحلب، أن «المعارضة» تسلمت خطاباً يتضمن الخطوط العريضة لمقترح تدعمه واشنطن، يوفر خروجاً «مشرفاً» لمسلحيهم إلى مكان يختارونه، إلا أنها لم ترد على المقترح حتى الآن.

وقال أحد المسؤولين الثلاثة رداً على سؤال عما إذا كان قد تلقى اتصالاً من الولايات المتحدة أو روسيا بشأن المحادثات بين الجانبين في جنيف لإيجاد سبيل للخروج من الأزمة «أرسلوا لنا خطاباً، هم يقولون من أجل سلامة المدنيين.. يمكنكم المغادرة بطريقة مشرفة إلى أي مكان تختارونه وأن الروس سيتعهدون علناً أن أي أحد لن يتعرض لأذى أو يتم إيقافه».

ونفت الدبلوماسية الروسية وجود مثل هذا الاتفاق، وقالت إنها لم تتوصل إلى أي اتفاق مع الولايات المتحدة بشأن مقترح لانسحاب المقاتلين من حلب، لكنها بينت أن محادثات جنيف مستمرة. وقال نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي ريابكوف «الولايات المتحدة تصر في محادثاتها مع روسيا على شروط غير مقبولة، مثل الهدنة التي من شأنها، في الواقع، أن تمنح حرية الحركة للمسلحين الذين تقاتلهم القوات السورية» وبين أن أهداف روسيا أكثر تحديداً إذ «تعمل على تهيئة الظروف المناسبة لخروج آمن للناس من حلب».

وربما فضلت موسكو التريث في الإعلان عن المقترح حتى يتسنى لها التأكد من مروره في مؤسسات السلطة الأميركية المتنافسة.

ونشر موقع «روسيا اليوم» نص المقترح لاتفاق روسي أميركي بشأن إجلاء المسلحين من شرق حلب. وجاء في النص، الذي حصل عليه الموقع من مصادر موثوقة على حد تعبيره: «لأجل تخفيض مستوى العنف، ولمنع الخسائر المدنية ولتجديد وصول المساعدات الإنسانية، فإن روسيا والولايات المتحدة ستتخذان خطوات لتحقيق الاستقرار في منطقة مدينة حلب».

وبموجب المقترح «ستعمل موسكو وواشنطن مع الحكومة السورية ومجموعات المعارضة المسلحة تباعاً للاتفاق «فوراً» من أجل تحديد يوم السبت (الماضي) (والذي يسميها المقترح اليوم دي)، كتاريخ بدء رحيل المقاتلين من القسم الشرقي من مدينة حلب». وينص المقترح على «الرحيل الآمن والمشرف للمقاتلين والمدنيين من المدينة»، على أن تقوم الحكومة السورية وحلفاؤها مقدماً «الضمان العلني لسلامة خروج كل المقاتلين وأفراد عائلاتهم أو المدنيين الآخرين من المدينة، إضافة إلى المدنيين الذين يودون البقاء في شرق حلب»، إضافة إلى إطلاق «ضمان علني بأن كل المقاتلين أو المدنيين الذين سيخرجون عبر ممرات الإجلاء من المدينة لن يحتجزوا أو يؤذوا».

ومن ضمن المهام الملاقاة على عاتق الحكومة السورية وحلفائها «إنشاء عدة ممرات إجلاء يشار إليها بوضوح للسماح بالخروج الآمن لمقاتلي المعارضة المسلحة والمدنيين من شرق حلب»، فضلاً عن «التواصل مع المدنيين والمقاتلين في حلب لإعلامهم عن شروط الإجلاء والتوقيت، والعملية، وممرات الخروج، والأمكنة التي يمكن للمقاتلين والمدنيين التوجه إليها».

الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند مجتمعاً برياض حجاب (أ.ف.ب)

ويشير المقترح إلى إمكانية إشراك ممثلي الأمم المتحدة وشركائهم في عملية مراقبة تنفيذ التفاهمات.

وفي المقابل، يرتب المقترح على «قادة مجموعات المعارضة المسلحة»، «تأكيد استعدادهم للخروج من شرق حلب، إما علناً أو للولايات المتحدة أو روسيا، وبتحديد وإخبار إحدى هاتين الدولتين عن «المناطق التي سيغادر منها المقاتلون وأفراد عائلاتهم».

وينص الاقتراح على قيام «القوات الموالية للحكومة ومجموعات المعارضة المسلحة بوقف القتال في مدينة حلب» في «اليوم دي»، وخلال ثمان وأربعين ساعة من إعلان وقف القتال «سيغادر كل المقاتلين شرق حلب من دون سلاحهم الثقيل عن طريق الممرات المحددة، وسيتمكن المدنيون الذين يودون مغادرة حلب من الخروج أيضاً من المدينة».

وعلى حين لا يحدد المقترح مكاناً بعينه للمدنيين المغادرين لشرق حلب تاركاً لهم حرية الاختيار، فإنه يحصر وجهة المسلحين الذين سيخرجون من المدينة «مع أسلحتهم الخفيفة فقط إلى «محافظة إدلب ومنطقة الحدود السورية التركية شمال شرق حلب»، على حين يترك لمسلحي «جبهة النصرة» (جبهة فتح الشام حالياً) خياراً وحيداً بالتوجه «مع سلاحهم الخفيف إلى إدلب».

ويؤكد المقترح «سيجري ترتيب حرية الوصول الكاملة ودون عوائق للمساعدات الإنسانية لعامة سكان حلب، الذين يغادرون أم يبقون في المدينة، عن طريق الوكالات الإنسانية للأمم المتحدة، التي ستوزع المساعدات تبعاً للإطار الزمني المعمول به». ويمكن «تمديد وقف إطلاق النار إذا لم يتمكن بعض المقاتلين أو المدنيين من مغادرة المدينة ضمن الوقت المحدد» على أن يتم ذلك بالاتفاق بين موسكو وواشنطن والأمم المتحدة.

واللافت أن المقترح ينص على أن أطراف النزاع سيعلنون بعد «إتمام خروج المقاتلين من شرق حلب» وتحت رعاية الأمم المتحدة وروسيا والولايات المتحدة «إعادة وقف الأعمال العدائية في سورية، وسيقومون حالاً باتخاذ خطوات لاستئناف الحوار بين السوريين».

وحرص الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند على لعب دور المعطل. وأكد خلال مؤتمر صحفي مشترك عقده مع المنسق الأعلى للهيئة العليا للمفاوضات المعارضة رياض حجاب، أن بلاده لن تتخلى عن دعم المعارضة السورية، مؤكداً أنه لا وجود لحل في حلب إلا بوقف إطلاق النار.

وقال هولاند: إنه «يجب محاسبة المسؤولين عن ارتكاب المجازر في حلب وجلبهم أمام المحكمة الجنائية». وطالب بفتح معبر آمن لدخول المساعدات إلى حلب، ومساعدة المواطنين الذين يريدون الخروج منها. وأشار إلى أن وصف المعارضة السورية بالإرهابية أمر غير صحيح، موضحاً أنها (المعارضة) تحارب هي أيضاً الإرهاب المتمثل بتنظيم «داعش» و«النصرة».

أما وزير الخارجية الفرنسي جان مارك أيرولت فقد اتهم موسكو بالكذب. وقال للصحفيين لدى وصوله إلى اجتماع لوزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في العاصمة البلجيكية بروكسل: «إن حديث روسيا ذو الوجهين... شكل من أشكال الكذب المستمر. فهم من ناحية يقولون فلنتفاوض ونتفاوض من أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار. ومن ناحية أخرى، يستمرون في الحرب. حرب شاملة. أنها رغبتهم في إنقاذ نظام (الرئيس السوري بشار) الأسد وإسقاط حلب».

أما الممثلة العليا للشؤون الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني فقد أعادت التأكيد على تيقن قيادة التكتل المشترك من عدم وجود أي طريقة أخرى لحل الأزمة السورية إلا التسوية السياسية. وأضافت: «لذلك يعمل الاتحاد الأوروبي ليلاً ونهاراً مع الشركاء والحلفاء الإقليميين من أجل المساعدة في بدء عملية المفاوضات والعثور على حل سياسي للنزاع السوري».

«الديمقراطية» تسيطر على قريتين تابعتين للطبقة.. وتركيا تسرع عملية الباب

الوطن - وكالات

سرعت أنقرة عملية الباب في مسعى منها للحد من خسائر الميليشيات المسلحة المحسوبة عليها في مدينة حلب والتي تفاوض على «خروج آمن ومشرف»، في حين حققت «قوات سورية الديمقراطية» مزيداً من التقدم في مناطق ريف الرقة.

ومع تقدم مسلحي مليشيات «الجيش الحر» المتحالفة تحت لواء عملية «درع الفرات» المدعومة بدبابات وطائرات مقاتلة تركية صوب مدينة الباب الخاضعة لسيطرة تنظيم داعش المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية، أسقط الجيش التركي منشورات على المدينة يحث فيها المدنيين على اللجوء إلى مخابئ آمنة، ما يشير إلى قرب الهجوم النهائي على المدينة.

وأفاد بيان للقوات المسلحة التركية، بحسب وكالة «رويترز»، بأن أحد المنشورات التي كتبت بالعربية حث سكان الباب ألا يسمحوا «لمنظمة داعش الإرهابية» باستغلالهم. كما حثهم على مساعدة المقاتلين بنقل ذويهم إلى مناطق آمنة بأسرع وقت ممكن حتى يتم تطهير المدينة «من هؤلاء الخونة» وأكد أن النصر قريب.

وأشار موقع «ترك برس» إلى أن المقاتلات التركية دمرت ١٣٨ موقعاً لداعش في منطقة الباب بينها مقرات قيادية ومواقع أسلحة، إضافة إلى مخابئ. وسبق أن أعلن الجيش التركي في بيان منفصل عن قصف طائراته ٢٩ هدفاً لداعش في مناطق الباب، تادف، والزرزور، أول من أمس لافتاً إلى أن أربعة مسلحين من التنظيم، واثنين من مليشيات «الحر» قتلوا في اشتباكات على الأرض.

وأكد البيان، بحسب وكالة «الأناضول» التركية للأنباء أن «القوات الجوية التركية أوكلت طائراتها مهمة الانتظار في الجو لمنع أي هجوم محتمل بطائرات من دون طيار مزودة بأسلحة أو طائرات حربية على العناصر المسلحة في إطار عملية درع الفرات، وللرد مباشرة وبشدة عليه في حال وقوعه».

على خط مواز، سيطرت «قوات سورية الديمقراطية» المدعومة من «التحالف الدولي» الذي تقوده أميركا على قريتين تابعتين لمنطقة الطبقة جنوب شرق سد تشرين في الرقة، وذلك في اليوم الثالث للمرحلة الثانية من حملة «غضب الفرات» ضد داعش.

وبعد معارك مع مسلحي التنظيم، سيطر مقاتلو «الديمقراطية»، بحسب وكالة «سمارت» المعارضة للأنباء، على قريتي بير شلال وأم سليم وعدة مزارع قريبة. وشهدت المنطقة حركة نزوح لمواطنين بعيداً عن العمليات العسكرية.

وسبق لـ«الديمقراطية» أن سيطرت أول أمس على قرى باشتولكا، بجليكه، عرنة بالقرب من قرية كردوشا، وعلى قرية قادرية غربي مدينة الرقة بعد اشتباكات مع داعش. وبالترافق مع المعارك في الريفين الغربي والشمالي للرقة، قصفت طائرات حربية تابعة للتحالف الدولي مناطق في أطراف مدينة الرقة، حسبما ذكر «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض.

محاولات لـ«الائتلاف» لإقناع إدارة ترامب: إبقاء «النظام» يضر إسرائيل

الوطن

كشفت صحيفة «واشنطن بوست» أن «الحكومة المؤقتة» و«الائتلاف» حاولا التسويق للمعارضة «المدنية» وأهميتها خاصة في مرحلة ما بعد الحرب خلال زيارة غير معلنة إلى الولايات المتحدة الأميركية وإقناع الإدارة الأميركية المقبلة بأن العمل مع هذه «المعارضة» يصب في مصلحة أمنها القومي، محذرين من أن «الإبقاء» على «النظام» سيطلق يد إيران في المنطقة وسيضر بحلفاء أميركا في المنطقة ومنهم إسرائيل.

وفي مقال له في الصحيفة أكد الكاتب الصحفي جوش روجين، أن رئيس وزراء ما يسمى «حكومة المعارضة الانتقالية» جواد أبو حطب، وأمين عام «الائتلاف» المعارض عبد الإله فهد اللذين قدمهما الكاتب على أنهما «شخصيتان رفيعتا المستوى من المعارضة المدنية» قاما بزيارة واشنطن بشكل غير معلن للقاء مشرعين وخبراء لهم علاقاتهم واتصالاتهم مع فريق الرئيس المنتخب دونالد ترامب الانتقالي، بهدف إقناع الأخير أنه يحتاج لـ«المتمردين السوريين» بقدر حاجتهم إليه، والتأكيد أن وضع حد «للحرب الأهلية» السورية وتهديدها لمصالح الولايات المتحدة الحيوية لا يمكن أن يتم دون تعاونهم. وأكد الكاتب أن أبو حطب وفهد أخبراه بأنهما «يريدان مساعدة إدارة ترامب في العمل مع روسيا ضد الإرهابيين»، مذكراً بأن ترامب انتقد دعم واشنطن «للمعارضة التي تقاتل نظام الرئيس (بشار) الأسد، وأن ترامب تساءل إذا ما كان نجاح «الثورة السورية» أفضل من الإبقاء على نظام الأسد، وأخيراً تعهّد ترامب بالانضمام إلى موسكو في قتال «الإرهابيين» دون تحديد هوية هؤلاء، بحسب ما نقل روجين.

ونقل الكاتب عن أبو حطب قوله: «رسالتنا إلى ترامب أنه يجهل المعارضة السورية، فهي الأمة السورية، والحضارة السورية، ويجب على ترامب أن يبذل جهوداً أكثر للتعرف عليهم».

وإذا ما كانت إدارة ترامب جادة في استعادة الأراضي من تنظيم داعش في شمال وغرب سورية، فإنها تحتاج إلى هذه المؤسسات السياسية للمساعدة في إرساء الاستقرار وإدارة هذه المناطق بعد الحرب وفق أبو حطب.

كما ونقل الكاتب عن فهد قوله: إن المعارضة لا تمانع خطة ترامب للعمل مع روسيا في سورية، مؤكداً أن المعارضة تلتقي بالحكومة الروسية، بغياب الإدارة الأميركية.

وبحسب ما نقل الكاتب عن فهد، فإن المصالح الروسية والإيرانية في سورية غير متطابقة.

وأشار الكاتب إلى أن المعارضة السورية تشعر أنها تعرّضت للخيانة على يد إدارة باراك أوباما، على الرغم من السنوات الطوال لبناء العلاقات، وأعضاء المعارضة مقتنعون أن أوباما قدّم وعوداً كثيرة، ولم يفِ إلا بالقليل منها. وقد يتجاهل ترامب معظمَ مجموعات المعارضة، ويلتفت إلى الجزء الذي تفضله موسكو، ولكن هؤلاء ليس لديهم مصداقية أو تأثير حقيقي، وأي اتفاق معهم لن يكون قابلاً للتطبيق، بحسب المقال.

وأشار الكاتب إلى أن المعارضة «الحقيقية، وغير المتطرفة» لديها بعض الحلفاء في إدارة ترامب المقبلة. فمستشار الأمن القومي مايكل فلين يريد العمل مع روسيا، ومع «جماعات المعارضة العربية السنية»، وتركيا.

وختم الكاتب بالقول: إن المعارضة لديها فرصة لإقناع ترامب أن العمل معها يصب في مصلحة الأمن القومي الأميركي. وإذا ما صدّهم ترامب، بحسب فهد وأبو حطب، فإن «الشعب السوري الذي يمثلونه سيستمر بالقتال لكن دون دعم الولايات المتحدة الأميركية»! من دون إيضاح أي جزء من الشعب السوري يمثله هؤلاء.

بيسكوف: مهمة قواتنا البرية في سورية ضمان أمن مواقع مجموعاتنا

وكالات

أكدت روسيا أن وحدات من القوات البرية الروسية في سورية منذ بداية العملية العسكرية، ومهمتها ضمان أمن المواقع المؤقتة لمرابطة مجموعة القوات الروسية.

وقال الناطق الصحفي باسم الرئيس الروسي، دميتري بيسكوف، أمس، رداً على سؤال عن تقرير عن عمل أفراد من القوات الروسية الخاصة في الخطوط الخلفية للمواقع الخاضعة لسيطرة الإرهابيين في سورية، وفق ما نقل الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»: «يجب طرح جميع الأسئلة حول المواضيع التكتيكية على زملائي في وزارة الدفاع». لكنه أعاد إلى الأذهان أن «وحدات ما من القوات البرية هناك منذ البداية. ويدور الحديث عن أولئك الذين يضمنون أمن المواقع المؤقتة لمرابطة مجموعة القوات الروسية».

وبثت قناة «روسيا ١» الأحد الماضي، تقريراً تضمن لقطات فريدة قدمها الجيش الروسي، لعمليات روسية خاصة في سورية، ومقابلات مع عسكريين روس شاركوا في تلك العمليات.

وأوضحت القناة أن المهام الرئيسية لهؤلاء العسكريين تكمن في تصفية قياديين في التنظيمات الإرهابية، والرقابة على مواقع تلك التنظيمات، وتوجيه مسار الضربات الجوية الروسية.

ويتدرب هؤلاء الأفراد من القوات الخاصة في الأراضي السورية وفي مراكز سرية بأراضي روسيا. ويتم تنسيق العمليات كافة مع وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو مباشرة، بحسب التقرير.

الناطق الصحفي باسم الرئيس الروسي دميتري بيسكوف

ومن بين اللقطات التي يتضمنها التقرير، صور التقطت من الجو لعملية إنقاذ ملاح قاذفة «سو ٢٤» الروسية التي أسقطت بصاروخ تركي فوق ريف اللاذقية الشمالي في العام الماضي، وفيديوهات تم التقاطها عبر كاميرات حرارية، لعمليات تصفية قياديين إرهابيين، وكذلك كيفية عمل القناصة الروس في خطوط الجبهة.

وقدم تلك اللقطات والمعلومات الأساسية عن العمليات، قائد القوات الروسية الخاصة في سورية. وحسب التقرير، عرض تنظيم داعش المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية مئات آلاف الدولارات على أي شخص يكشف عن أي معلومات أو أماكن هذا القائد العقيد الروسي، الذي تحدث للقناة وهو يدير ظهره إلى الكاميرا. وتستغرق مهمة كل عسكري روسي في سورية لمدد تتراوح شهرين و٦ أشهر. ولا يحق لهم خلال هذه الفترة الاتصال بذويهم في روسيا، وذلك لأن المقاتلين الروس في الخطوط الخلفية للعدو، ولذلك قد يكشف أي إشعاع من هواتف أو حواسيب محمولة عن مكانهم.

أما القناصة الروس، فتكمن مهمتهم في مراقبة مواقع الإرهابيين، وتحديد القياديين عن بعد انطلاقاً من تصرفاتهم. وبفضل هذه المراقبة، تمكن هؤلاء القناصة من تصفية العديد من القياديين، ومساعدة الجيش السوري في الاستيلاء على مناطق إستراتيجية مهمة، حسب التقرير.